

Distr.: General
10 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠١٥

أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وولاية شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة لعام ٢٠١٥ في قراري الجمعية العامة ٢٠/٦٩ و ٢١/٦٩.

٢ - فقد أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠/٦٩ المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، عن تقديرها للجنة لما تبذله من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي (A/69/35)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه، وطلبت إلى اللجنة أن تواصل بذل كل الجهود لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. ودعت أيضا إلى التوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإيجاد حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وتعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني. وأذنت الجمعية العامة للجنة بأن تدخل تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسب ما قد تراه مناسبا وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين وما بعد ذلك. وطلبت أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض، وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة أن تواصل التعاون مع منظمات المجتمع المدني



الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ودعمها، وأن تواصل إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين في أعمالها بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة من انعدام الاستقرار السياسي والمعاناة الإنسانية والأزمة المالية. وذكرت الجمعية العامة أن الهدف الشامل من ذلك هو تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وأشادت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها اللجنة والأنشطة التي تضطلع بها للاحتفال بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ٢٠١٤، وذلك بالتعاون مع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني. وأشادت أيضا بالجهود التي يبذلها الفريق العامل التابع للجنة لتنسيق الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية بشأن قضية فلسطين. وطلبت الجمعية العامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إليها تقريرا عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ودعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أداء مهامها وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل توفير كل ما يلزم للجنة من تسهيلات لأداء مهامها في هذا الصدد.

٣ - وفي قرارها ٢١/٦٩ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة"، رأت الجمعية العامة أن الشعبة لا تزال تسهم إسهاما مفيدا وبنّاء في التوعية على الصعيد الدولي بقضية فلسطين، وبالضرورة الملحة للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها. وطلبت إلى الشعبة أن تواصل رصد ما يطرأ من تطورات فيما يتصل بقضية فلسطين، وتنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين، بما في ذلك من خلال الفريق العامل التابع للجنة وتطوير وتوسيع نطاق موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد منشورات ومواد إعلامية ونشرها على نطاق واسع، وتطوير وتعزيز برنامج التدريب السنوي لموظفي الحكومة الفلسطينية. وطلبت أيضا إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعالية ثقافية، بالتعاون

مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين، وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم أقصى قدر من الدعم للاحتفال بيوم التضامن وتغطيته إعلامياً على أوسع نطاق. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية التي تتضمن برامجها عناصر تتناول قضية فلسطين بمختلف جوانبها والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التعاون مع الشعب، ودعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع الشعب على أداء مهامها.

ثانياً - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٤ - منذ تقديم تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (A/69/35)، ظلت اللجنة يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والانتهاكات المستمرة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك مواصلة بناء المستوطنات، والاعتقالات التعسفية والتعذيب وسوء معاملة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وهدم المساكن وطرد الفلسطينيين، ولا سيما في القدس الشرقية، والتشريد القسري للمدنيين، بما في ذلك المجتمعات البدوية، وأعمال العنف والتخريب التي يمارسها المستوطنون، وكذلك التحريض والأعمال الاستفزازية حول الأماكن المقدسة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة. وأعربت اللجنة عن القلق بوجه خاص إزاء التوغلات المتزايدة في حرم المسجد الأقصى من جانب المتطرفين والزعماء السياسيين الإسرائيليين تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية. وأكدت اللجنة أن العنف من قبل جميع أطراف النزاع أمر غير مقبول وتكرر رفضها التام لجميع الهجمات ضد الأهداف المدنية، سواء كانت في شكل غارات جوية أو قصف بالقنابل أو إطلاق صواريخ أو هجمات على المدنيين العزل. ورحبت اللجنة في هذا الصدد بالإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولا سيما دعوته إلى التحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من أجل تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

٥ - وواصلت حكومة إسرائيل حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة التوسع الاستيطاني الشرسي في القدس الشرقية. وتتواصل هذه التدابير بلا هوادة رغم رفض المجتمع الدولي التام لها ورغم تأكيد عدم قانونيتها بالإجماع. وتؤكد اللجنة من جديد أن جميع عمليات بناء المستوطنات، بما في ذلك ما يسمى "النمو الطبيعي"، هي عمليات

غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف على الفور. وتشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وجرائم حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أنها تقوض بشدة إمكانية حل الدولتين. وتهيب اللجنة بجميع الدول الأعضاء أن توائم أنظمتها مع القانون الدولي بشأن المستوطنات، وأن تنفذها بالكامل.

٦ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة في قطاع غزة. فالحصار الإسرائيلي للقطاع دخل عامه الثامن وبات من جرائه هو والصراع المدمر الذي دارت رحاه في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ أكثر فلسطينيي غزة البالغ عددهم ١,٨ مليون فلسطيني يعتمدون على المساعدات الإنسانية في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتُلحق الأحوال الجوية القاسية في الفصل الأول من عام ٢٠١٥ الضرر على وجه الخصوص بالـ ٨٨ ٠٠٠ فلسطيني الذين ما زالوا بلا مأوى من جراء الصراع الأخير الذي أُلّف أو هدم نحو ١٠٠ ٠٠٠ منزل، ودمر تجمعات سكنية بأكملها في بعض الحالات. ورغم أن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ قد ظل قائما دون خرق في معظم الحالات ورغم أن آلية إعادة إعمار غزة التي نشأت بوساطة من الأمم المتحدة قد أوصلت بعض المواد إلى متلقين يحتاجون إليها لإعادة بناء بيوتهم، فإن ما يزيد على ٦٠ في المائة ممن يحتاجون إلى الدعم لم يستلموا بعد المواد الضرورية. وتدعو اللجنة إسرائيل أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، وفقا لاتفاقيات جنيف، وتدعو إلى وضع حد لهذا الحصار والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وعدم إعاقة حركة الأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة ومنه عن طريق فتح معابره الحدودية بانتظام وبشكل دائم. وتوّه اللجنة أيضا بالدعم السخي الذي تعهدت بتقديمه الجهات المانحة لتوفير التمويل لإعادة الإعمار وتدعو إلى الوفاء بهذه التعهدات للتعجيل بإعادة البناء المطلوبة والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الجارية.

٧ - وبعد رصد الحالة عن كثب، تود اللجنة أن تعرب عن قلقها إزاء الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه حكومة دولة فلسطين، مما يقوض الإنجازات التي حققتها برنامجها لبناء المؤسسات الوطنية. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب قرار حكومة إسرائيل، الذي أعلنته في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عدم دفع المتحصلات الضريبية التي تحصلها باسم السلطة الفلسطينية، وفق ما اتفق عليه الطرفان من خلال اتفاقات أوسلو. ويجب أن تصرف إسرائيل هذه الأموال دون تأخير وفقا للاتفاقات الموقعة والالتزامات المعقودة. وتهيب اللجنة بجميع الجهات المانحة التعجيل بإيصال المعونة التي تم التعهد بها في القاهرة في عام ٢٠١٤. ويساور

اللجنة بالغ القلق لأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواجه احتياجات إنسانية هائلة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، تُصارع أزمة مالية مستمرة في أعقاب الصراع الذي شهدته غزة في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ والزيادة الهائلة في الاحتياجات الإنسانية فيها. وتهيب اللجنة بالجهات المانحة التقليدية والجديدة للأونروا زيادة ما تقدمه من مساهمات للوكالة، حيث إنها بالإضافة إلى اضطلاعها بمهمة إنسانية حيوية، ما زالت تشكل عاملاً حيوياً من عوامل الاستقرار في المنطقة.

٨ - وما زالت اللجنة ترى أنه يجب على إسرائيل أن تفرج، فوراً وبدون شروط، عن جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، وخاصة الأطفال والنساء والمرضى وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بمن فيهم مروان البرغوثي. فقد أوصلت حملات الاعتقال التي جرى تكثيفها مؤخراً عدد السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إلى أكثر من ٦٠٠٠ سجين، يعانون في ظروف اعتقال مروعة. كما أن الممارسات القاسية والاستخدام المفرط للقوة اللذين تلجأ إليهما قوات الاحتلال الإسرائيلية بشكل اعتيادي في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تجلت مظاهرها مؤخراً في مصرع الوزير الفلسطيني زياد أبو عين، عقب مشاركته في مظاهرة سلمية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

ثالثاً - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٥

٩ - ترى اللجنة أن عملها وبرنامج الأنشطة الذي كلفت به شعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاماً هاماً من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في السعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستبني اللجنة على الإنجازات التي تحققت خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ٢٠١٤ وستعمل على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية للتراع. وستسعى إلى إبقاء العناصر التالية في صدارة الاهتمامات الدولية:

(أ) المواضيع الأساسية المتعلقة بقضية فلسطين، مثل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال، وإنهاء الاحتلال والتقدم صوب التوصل إلى اتفاق نهائي وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ب) التطورات الحاصلة فيما يخص العقوبات التي تعترض إحلال السلام، ولا سيما العقوبات التي تتطلب إجراءات عاجلة، مثل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والوضع في القدس وحصار غزة والسجناء والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(ج) حشد الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٠ - وسترکز اللجنة على هذه المواضيع الأساسية في عام ٢٠١٥، مستثمرة في ذلك الزخم الذي تولّد طيلة السنة الدولية. وستسلط الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال عن إنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية، وخاصة النشاط الاستيطاني، وبناء الجدار وشتى تدابير العقاب الجماعي، وعرقلة التنمية الفلسطينية، وبخاصة في المنطقة حيم من الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. وستواصل اللجنة دعمها لتنشيط المشاركة الدولية الفعالة، بوسائل منها مجلس الأمن والانشغال المستمر بهذا الأمر من جانب الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى التصعيد الأخير للعنف المتصل بالأماكن المقدسة، وتكثيف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية، تعتزم اللجنة التشجيع على اتخاذ إجراءات دولية متضافرة بالشراكة مع منظمة التعاون الإسلامي لإجبار إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتنال لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

١١ - وستواصل اللجنة أيضا التشجيع على إقامة حوار متعمق بين الخبراء القانونيين الفلسطينيين والخبراء القانونيين الدوليين بشأن الآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي مُنحت فلسطين بموجبه مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وستدعم بناء قدرات الكوادر الفلسطينية فيما يتصل بانضمام دولة فلسطين مؤخرا إلى عهود ومعاهدات دولية مهمة. وستشجع اللجنة، في إطار الجهود التي تبذلها للتواصل مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والبرلمانيين وغير ذلك من الجهات التي ليست دولا، الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧.

١٢ - وستقوم اللجنة بحشد الدعم الدولي للتخفيف من آثار الحالة المالية الصعبة والحفاظ على إنجازات برنامج بناء دولة فلسطين. وستعمل اللجنة، تنفيذًا للولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة، على التوعية بالتكاليف الاقتصادية التراكمية الهائلة للاحتلال الإسرائيلي، التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني والجهات المانحة الدولية، كما ستستكشف، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الترتيبات المؤسسية المناسبة ضمن إطار الأمم المتحدة لتوثيق هذه التكاليف لتحديد ما إذا كان من الممكن تحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

المسؤولية عنها بموجب القانون الدولي وإجبارها على دفع تعويض عنها. وستوجه اللجنة الانتباه إلى محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وهم الشريحة الأضعف داخل المجتمع الفلسطيني، الذين يقاسون من جراء الاحتلال.

١٣ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ كل منهما لولايته. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢/٦٩، إلى إدارة شؤون الإعلام، في جملة أمور، مواصلة إصدار المنشورات والمواد السمعية البصرية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين، بما فيها المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة التي لها أهمية في هذا الصدد، وعلى وجه الخصوص الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، وتحديث تلك المنشورات والمواد وتضمينها آخر المستجدات. وستواصل اللجنة تعاونها مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة الصادر بها تكليف.

١٤ - وستواصل اللجنة بذل الجهود لتشجيع مشاركة البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٥ - ستواصل اللجنة، في سعيها لتنفيذ ولايتها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في الجلسات ذات الصلة التي تعقدها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستواصل اللجنة أيضاً رصد الحالة على أرض الواقع وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات البالغة الأهمية التي تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم اتخاذ إجراءات دولية. وستعقد اللجنة وفريقها العامل اجتماعات منتظمة طوال عام ٢٠١٥ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يعالجان فيها بمزيد من التفصيل المواضيع الأساسية المبيّنة أعلاه.

١٦ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة حسب الاقتضاء، في المؤتمرات والاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات. وتعتبر اللجنة هذه المشاركة جانباً مهماً من جوانب عملها في تعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسيجري تشجيع عقد اجتماعات رفيعة المستوى من جانب المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بمشاركة من اللجنة.

١٧ - وبالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستواصل اللجنة اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة فلسطين ومؤسسات أخرى، فضلا عن المجتمع المدني الفلسطيني. ووفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة شخصيات بارزة وكيانات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني لحضور اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة لزيادة إثراء المحتوى الموضوعي لمداولات اللجنة وتحسين شكلها. وفي هذا الصدد، ستوجه اللجنة انتباه الأمانة العامة إلى ضرورة العمل، ضمن الموارد المتاحة، على ضمان المشاركة المستمرة من قبل الشخصيات البارزة والخبراء الدائمي الصيت على الصعيد الدولي في هذه الاجتماعات والمؤتمرات، على أن توجه إليهم الدعوة على قدم المساواة مع أعضاء اللجنة، وفق التكاليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٢١/٦٩.

١٨ - وستواصل اللجنة دعمها لمؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين، وفي تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة في عام ٢٠١٥ التعاون مع هذه المؤسسات والكيانات لتنفيذ ولايتها، وستدعوها إلى المناسبات الدولية التي تنظم تحت رعايتها.

١٩ - وسيواصل مكتب اللجنة إجراء مشاورات مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات أن تحقق تفهما أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٠ - ترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية الذي تنفذه الشعبة يساهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على الضرورة الملحة لتحقيق حل الدولتين وحشد المساعدات للشعب الفلسطيني. وتعتزم اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها الدولية لعام ٢٠١٥ تركيز اهتمام المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال، باعتباره ضرورة ملحة. وهي تسعى إلى زيادة الاعتراف على نطاق واسع بدولة فلسطين باعتبار ذلك خطوة ملموسة للحفاظ على جهود التوصل إلى تسوية للتزاع على أساس حل الدولتين استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستعمل على تشجيع تضامن العالم أجمع مع الشعب الفلسطيني ودعمه لإعمال حقوقه. وستواصل اللجنة إشراك الحكومات والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الشبابية والنسائية، لحشد الدعم بهدف التوصل إلى حل عادل للتزاع والتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٢١ - وتعتمد اللجنة مواصلة توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات الحاصلة على أرض الواقع، بما في ذلك التطورات التي تقف حجر عثرة أمام المفاوضات حول القضايا المتعلقة بالوضع الدائم، وخاصة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ وضرورة إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف التمدد الاستيطاني وتقليصه، وجميع الممارسات والسياسات غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ومساءلة السلطة القائمة بالاحتلال والالتزام القانوني للأطراف الثالثة بعدم تقديم الدعم أو الإسهام في ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي.

٢٢ - وستقدم اللجنة الدعم للإجراءات السلمية التي سيضطلع بها المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحدي إفلات إسرائيل من العقاب والترويج لمفهوم مساءلة إسرائيل عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني. وستولي اللجنة اهتماما خاصا لتسليط الضوء على محنة أشد الفلسطينيين تضرا، مثل اللاجئين والفلسطينيين الذين يعيشون في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وستواصل اللجنة حشد التأييد لجهود دولة فلسطين في مجال بناء المؤسسات وبناء الدولة ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تشجيع وتعزيز استقلال الدولة الفلسطينية وامتلاكها مقومات البقاء.

٢٣ - ولدى قيام اللجنة بذلك، ومراعاة منها لقيود الميزانية، سيكون استخدامها الموارد بأكثر الطرق فعالية بالقياس إلى التكلفة أولوية من أولوياتها. وستسعى جاهدة إلى تنظيم مناسباتها بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية التي يهملها الأمر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لترتيبات تقاسم التكاليف. وستدعو شعبة حقوق الفلسطينيين إلى تبسيط الوثائق مع الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تكنولوجيا المعلومات الحديثة، بما في ذلك استخدام الطرق الموفرة للورق، حيثما كان ذلك مناسبا. وستقوم بتعبئة وسائل التواصل الاجتماعي وأصحاب المدونات الإلكترونية من أجل تشجيع التغطية العالمية والتفاعل خلال هذه المناسبات بطريقة فعالة بالقياس إلى التكلفة. وستسعى إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي بين الخبراء المدعويين، وستقوم بتشجيع المشاركة النشطة للحكومات من جميع المجموعات الإقليمية. وستجري اللجنة، عن طريق مكتبها، تقييما دوريا لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتبنت، حيثما اقتضى الأمر، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز مساهمة هذه الأنشطة في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها وتحسين التغطية الإعلامية والحضور والتفاعل. وستعمم التوصيات العملية الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات على أعضاء الأمم المتحدة ككل وستقوم باستعراضها بصورة منتظمة بغية اتخاذ إجراءات للمتابعة، حسب الاقتضاء.

٢٤ - وتعترم اللجنة تنظيم فعاليات في عام ٢٠١٥ منها ما يلي:

- (أ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المقرر عقدها في القاهرة يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ب) اجتماع دولي للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، من المقرر عقده في آسيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ج) اجتماع مائدة مستديرة بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين، من المقرر عقده في لاهاي في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (د) اجتماع دولي للأمم المتحدة دعماً للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، من المقرر عقده في موسكو، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- (هـ) اجتماعات للجنة الخاصة مع المجتمع المدني والبرلمانيين والحكومات المحلية والأطراف الأخرى ذات الصلة، من المقرر عقدها في نيويورك؛
- (و) اجتماع دولي بشأن مسألة القدس، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي.

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٢٥ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١٥، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وستواصل اللجنة أيضاً مع منظمات أخرى ومع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. وسيُدعى ممثلو هذه المجموعات والمنظمات إلى تقديم دعمهم لبرنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وإلى المشاركة في ذلك البرنامج.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٢٦ - تعرب اللجنة عن تقديرها لما تقوم به منظمات المجتمع المدني من أعمال لدعم الشعب الفلسطيني، وستواصل العمل مع المجتمع المدني دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وقد شجعت اللجنة المجتمع المدني وائتلافات منظمات المجتمع المدني على تشكيل لجان توجيهية من أجل تنسيق الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية، مع الاستفادة بشكل كامل من الشبكات القائمة بالفعل. وستواصل اللجنة دعم جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وستواصل

اللجنة تقييم برنامج تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والتشاور مع الأطراف صاحبة المصلحة بشأن سبل زيادة مساهمتها، آخذة في اعتبارها الدروس المستفادة أثناء السنة الدولية في عام ٢٠١٤.

٢٧ - وتعتزم اللجنة أن تواصل دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فمشاركة منظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة والبرلمانيين والمنظمات النسائية وجماعات الشباب وقادتهم، فضلا عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، في هذه الاجتماعات، تتيح فرصة فريدة لتشجيع تبادل الآراء والأفكار، ويتحقق من خلالها تشجيع الحوار بين الشعوب وتطوير وتعزيز المبادرات التي يقوم بها المجتمع الدولي بجميع مستوياته دعما لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وستستخدم اللجنة الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعايتها لتشجيع الحوار فيما بين هيئات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية علما بأن هذه الاجتماعات والمؤتمرات تشكل منبرا مفيدا للتفاعل بين الطرفين.

٢٨ - وستواصل اللجنة أنشطتها الرامية إلى الاتصال بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية بشأن قضية فلسطين وستواصل تطوير هذه الأنشطة، بالإضافة إلى أنشطة الاتصال التي تضطلع بها بالفعل مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. وستستمر اللجنة، من خلال فريقها العامل، في التشاور المنتظم مع منظمات المجتمع المدني المعتمدة والمراقبين. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. وستساهم كذلك الاجتماعات الدورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني التي تُعقد على هامش الاجتماعات والمؤتمرات الدولية للجنة في تعزيز برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٢٩ - وترى اللجنة أن من المهم مواصلة تبادل المعلومات مع المجتمع المدني بشأن الأنشطة الحالية والمقررة. وتعتزم اللجنة أن تطلب من منظمات المجتمع المدني المعتمدة تقديم تقارير دورية عن الأنشطة التي تضطلع بها دعما لحقوق الشعب الفلسطيني إلى فريقها العامل. وتطلب اللجنة من الشعبة الحصول على معلومات عن مبادرات المجتمع المدني وإبلاغها بها بصورة دورية من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. كما أنها تطلب من الشعبة أن تواصل إصدار نشرة "أبناء عن أعمال المنظمات غير الحكومية" (NGO Action News) التي تصدر مرتين في الشهر، وتحديث صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت (www.un.org/Depts/dpa/qp/ngo) بصورة منتظمة، وصفحة الشعبة على موقع فيسبوك (www.facebook.com/UN.palestinianrights) بغرض تشجيع تبادل المعلومات والتواصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٥، ستستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) القيام، كلما كان الأمر مناسباً وممكناً، بتنظيم اجتماعات مع المجتمع المدني ومشاورات مع منظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة، أو على حدة؛

(ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في العالم أجمع؛

(ج) عقد اجتماعات تشاور دورية للفريق العامل مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وتشجيع التوصل إلى تنسيق ومشاركة وتعاون أفضل فيما بينها ومع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وتلقي وجهات نظرها حول أعمال الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص، ومعلومات عن أنشطتها الحالية؛

(د) القيام بشكل دوري بتنظيم أنشطة جانبية للفريق العامل مع المتحدثين باسم المجتمع المدني لتوعية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين بقضايا محددة ذات صلة بالتزاع الإسرائيلي - الفلسطيني؛

(هـ) تقديم ممثلي منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية إحاطات دورية عن الحالة على أرض الواقع وعن عملها من أجل دعم تحقيق حل الدولتين بالوسائل السلمية، تُدعى إلى حضورها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبون ومنظمات المجتمع المدني، وتُعد في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك على هامش مناسبات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل دورات لجنة وضع المرأة؛

(و) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تسهيل مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد برعاية اللجنة أو التي تتلقى الدعم من اللجنة.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣١ - تعتبر اللجنة تعاونها مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم من أولوياتها البرنامجية، وستواصل تطوير هذا الجانب من عملها. وتؤمن اللجنة إيماناً راسخاً بأن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وصياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة، ومناصرة الشرعية الدولية لدعم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وترى اللجنة أن خبرات المشرعين ونفوذهم السياسي

وتنظيماتهم يمكن أن تفيد في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في دولة فلسطين، وفي تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي على الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتجلت ثمار هذه الجهود في نتائج عمليات التصويت التي جرت مؤخرا في برلمانات إسبانيا، وأستراليا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغيرها من البلدان. وتؤكد اللجنة مجددا أهمية مواصلة تطوير علاقات تعاون أوثق وشراكة فعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل من هذه البرلمانات، وفيما بين جميع طبقات المجتمع، بشأن السبل الكفيلة بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى مواصلة إشراك البرلمانين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها وستعمل على تنظيم مناسبات مشتركة مع المنظمات البرلمانية الدولية التي يهتما الأمر. فإجراء مشاورات بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية، في المقر وفي جميع أنحاء العالم، حري بأن يحسّن التعاون بين الجانبين بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وتولي اللجنة أهمية خاصة لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها.

هاء - برنامج المنشورات

٣٢ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يشكل مصدرا هاما للمعلومات وأنشطة التوعية التي تسهم في إذكاء الوعي على الصعيد الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وبدور الأمم المتحدة وما تبذله من جهود وبالعامل الذي تقوم به اللجنة. وينبغي للشعبة أن تواصل رصد ونشر المعلومات عن التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين، وأن تصدر المنشورات التالية إلكترونيا و/أو في شكل مطبوع:

- (أ) نشرة ديلي فوكاس (Daily Focus)، التي تستعرض التقارير الإخبارية اليومية عن التطورات المتعلقة بقضية فلسطين؛
- (ب) نشرة شهرية عن الإجراءات ذات الصلة بقضية فلسطين التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية؛
- (ج) استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- (د) استعراض شهري للأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني؛
- (هـ) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين؛

- (و) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛
- (ز) نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
- (ح) موجز يصدر مرتين في الشهر عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، بعنوان "أبناء عن أعمال المنظمات غير الحكومية" (NGO Action News)، متاح على صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت؛
- (ط) دراسة معنونة "أصول قضية فلسطين وتطورها، الجزء السادس".

٣٣ - وتعتقد اللجنة بأن على الشعبة أن تقوم، بالتشاور مع مكتب اللجنة، بمواصلة استعراض المنشورات الحالية وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بالمنشورات التي تحتاج إلى تحديث، ولا سيما الدراسة المعنونة "قضية فلسطين: الجوانب القانونية" "Question of Palestine: legal aspects".

واو - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٣٤ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن زيادة تطوير موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت وتوسيعه وتحديثه، بما يشمل نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL). وستواصل الشعبة كفالة أن يكون جمع وثائق الأمم المتحدة والوثائق المتصلة بها في إطار نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملاً ويغطي آخر التطورات، وأن ييسر الدخول إلى النظام وأن يُعرض بطريقة سهلة. وتشجع اللجنة الشعبة على مواصلة تطوير هذه الأداة الهامة من أجل تزويد المستعملين في جميع أنحاء العالم بمعلومات عن مختلف جوانب قضية فلسطين. وينبغي للشعبة أيضاً أن تواصل تقديم المعلومات عن أنشطة اللجنة، عن طريق مواقع فيسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter) ويوتيوب (YouTube) وصيغة التلقين المبسّط جدا (RSS feeds)، وإخطار المستعملين بجدد المواد المنشورة في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تبلغ المكتب دورياً بحالة الأعمال المنجزة فيما يتعلق بالنظام وعمّا يحرز من تقدم في تطويره.

زاي - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٣٥ - اللجنة ملتزمة بحشد الناس في جميع أنحاء العالم من أجل اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وخاصة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني). وسيجري الاحتفال بيوم التضامن في مقر الأمم المتحدة ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى. وسيُنظّم معرض

فلسطيني و/أو مناسبة ثقافية فلسطينية في المقر، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

حاء - برنامج تدريب موظفي حكومة دولة فلسطين

٣٦ - ترى اللجنة أن شعبة حقوق الفلسطينيين يتعين عليها، في ضوء ما لبرنامج التدريب السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين من أهمية وفائدة، أن تواصل في عام ٢٠١٥ تطوير هذا البرنامج وتحسينه. ولا تزال اللجنة ترى أنه من الضروري إيلاء اعتبار خاص لمسألة تحقيق التوازن بين الجنسين عند اختيار المرشحين للبرنامج. وستُعقد دورات تدريبية في مقر الأمم المتحدة وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وفي أماكن أخرى للأمم المتحدة، رهنا بتوافر التمويل.

طاء - مواصلة الاستعراض والتقييم

٣٧ - ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع والتطورات السياسية المستجدة، وستجري ما يلزم من تعديلات. وستسعى بنشاط إلى الحصول على تعقيبات من المشاركين في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها، ومن الشركاء الآخرين، وإلى تطبيق الدروس المستفادة وأتباع أفضل الممارسات.